

المستخدَمون وأرباب العمل  
وكعكة الدخل الوطني  
تقرير عن عام 2009

**1 أيار 2010**

د. شلومو سفيرسكي إيتي كونور-أطيباس  
هالة أبو حلا

**مركز أدفا**

ص.ب 36529، تل أبيب 61364

هاتف: 03-5608871

فاكس: 03-5602205

[www.adva.org](http://www.adva.org)

advainfo@bezeqint.net

#### مجلس الإدارة

د. يوسي دهان، رئيس مجلس الإدارة  
السيدة چيلبرط فينكل (ماجستير)، أمينة الصندوق  
پروفيسور إسماعيل أبو سعد  
د. نيتسا بركوفيتس  
پروفيسور يوسي يونا  
پروفيسور أورن يفتحييل  
پروفيسور يويرط لو يون  
پروفيسور ريكي صويا  
د. يتسحاق سپورطا  
د. داني فيلك  
د. رحيل قلوش  
پروفيسور أوري رام

#### لجنة المراقبة

المحامي عوفاديا چولسطاني  
المحامي دوري سفيك

#### طاقم العمل

المديرة: السيدة باربره سفيرسكي  
المدير الأكاديمي: د. شلومو سفيرسكي  
منسقة البحوث: السيدة إيتي كونور-أطيباس  
خبيرة اقتصادية: السيدة هالة أبو حلا  
خبيرة اقتصادية: السيدة صفاء إغبارية  
باحثة: المحامية نوچا دچان-بوزچلو  
باحثة: السيدة يعيل سلايطر  
باحثة ومنسقة-زميلة، منتدى نساء من أجل ميزانية عادلة: ميسون بدوي  
عضو جماعة ضغط، منتدى نساء من أجل ميزانية عادلة: السيدة قليريا سايجلشبير  
مديرة إرشاد: السيدة نيلي مارقمان  
مديرة المكتب: السيدة ميرا أوفنهايم

الترجمة: غلوكل- ترجمة وحلول لغوية ([www.glocaltrans.com](http://www.glocaltrans.com))

المستخدمون وأرباب العمل

وكعكة الدخل الوطني  
تقرير لعام 2009

## مقدمة

بالرغم من الأزمة المالية، فقد اتسعت حصة أرباب العمل من كعكة الدخل الوطني بينما تقلصت حصة المستخدمين منها

نالت الأزمة الاقتصادية والمالية في الفترة 2008-2009 من المستخدمين في إسرائيل أكثر مما فعلته بأرباب العمل.

تشير معطيات العام 2009 (اندلعت الأزمة في الربع الأخير من 2008) إلى حصول ارتفاع في حصة أرباب العمل من كعكة الدخل الوطني ("الفائض التشغيلي") من 15% في 2008 إلى 17% في 2009، فيما انخفضت حصة المستخدمين من 62% في 2008 إلى 60% في 2009.

إذا ألقينا نظرة على الأعوام 2000-2009، نجد أن هذا العقد كان مفيدا جدا لأرباب العمل. فبالرغم من أن حصتهم في الفترة بين 2000 و-2002 انخفضت من 14% إلى 10%، لكنها سرعان ما عادت في 2004 إلى مستواها السابق، وقد واصلت منذ ذلك الوقت اتساعها إلى أن بلغت نسبة 17% في 2009 - أي أنها شهدت زيادة بمعدل 3 نقاط مئوية قياساً بما كانت عليه في 2000.

أما المستخدمون، فإن العقد الحالي لم يحسن إليهم: فقد انخفضت حصتهم من الدخل الوطني، التي بلغت في 2000 66%، إلى مستوى 60% في 2009.

يمكن الوقوف عند اللامساواة في تقاسم الدخل الوطني كذلك من خلال مقارنة نسبة ارتفاع الدخل الوطني مع نسبة ارتفاع حصة أرباب العمل وحصة المستخدمين: فمع أن الدخل الوطني في الفترة بين 2000 و-2009 ارتفع بنسبة 30%، إلا أن حصة المستخدمين من هذا الارتفاع كانت 17%، بينما حصل أرباب العمل على ارتفاع بنسبة 59% في حصتهم.

لا يمكن القول إن ما جرى أمر مفروغ منه، إذ يُعتقَد عادة أنه في أوقات الأزمات الاقتصادية تصاب حصة أرباب العمل بالانخفاض فيما تنحى حصة المستخدمين إلى الارتفاع. يبدو لنا أن التفسير الرئيسي يكمن في أن تأثير أزمة 2008-2009 في الاقتصاد الإسرائيلي كان أخف وطأة منه في أزمة 2001-2003: فمع أن النمو الذي شهده عام 2008 في نهاية المطاف كان منخفضاً إلا أنه كان أقل بقليل منه في عام 2007 (4% مقابل 5.2%)؛ ومع أن النمو في عام 2009 كان منخفضاً جداً - 0.7% - لكنه كان إيجابياً،

<p><b>المستخدمون وأرباب العمل وكعكة الدخل الوطني: تقرير عن عام 2009</b> يعرض صورة عن وضع التشغيل والبطالة والأجر وتوزع الدخل الوطني بين المستخدمين وأرباب العمل. ينشر التقرير عشية الأول من أيار - وهو توقيت يجدر أن تُجرى فيه، مرة في السنة مراجعة لوضع المستخدمين والمستخدمات في إسرائيل بكل ما يتعلق بالتشغيل والأجر وحصتهم في كعكة الدخل الوطني.</p>	<p>رغم أن الاقتصاد في فترة الانتفاضة الثانية شهد انكماشاً لمدة عامين. مع ذلك، يبدو أن الخطر الكامن في الأزمة كان شديداً بما فيه الكفاية فأتاح لعدد من أرباب العمل فصل المستخدمين و/أو تخفيض الأجور، في وقت استمرت الأرباح في التصاعد. مع أن التعبير الرقمي في التغيير النسبي لم يكن بارزاً، إلا أن المبالغ التي ينطوي عليها كانت كبيرة: ففي 2009 مثلاً بلغ الدخل الوطني في إسرائيل 654 مليار ش.ج. النسبة الواحدة من هذا المبلغ تعادل 6.54 مليار ش.ج. فلو وقفت حصة المستخدمين من كعكة 2009 عند نسبة 66%، أي كما كانت في العام 2000، وليس 60%، كما جرى على أرض الواقع، لحصل المستخدمون في 2009 جماعة على 39.2 مليار ش.ج. إضافية. إذا قسمنا هذا المبلغ على إجمالي عدد المستخدمين والمستخدمات في 2009 - نحو 3.015 مليون (بما في ذلك غير الإسرائيليين) - لوجدنا أن كل مستخدم ومستخدمة كان ليحصل/تحصل على إضافة سنوية بواقع 13,000 ش.ج، أي 1,083 ش.ج. في الشهر. لا شك في أن الصورة التي تعطيها المعطيات أعلاه حسنة على الأقل لعدد من أرباب العمل، لكنها لا تبشر بالخير للاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي. فهي تشير من جهة إلى تجمع رأس المال والدخل في أيدي حفنة صغيرة - مجموعات رأس المال وكبار المديرين في شركات الأعمال والمستخدمين ذوي الأجور العالية نسبياً، في قطاعات أو ثلاثة فقط من مجمل قطاعات الاقتصاد. من الجهة الثانية، تشير هذه الصورة إلى التراجع المستمر في قوة المساومة التي تملكها غالبية المستخدمين والمستخدمات في إسرائيل، ما يؤول إلى تراجع كلفة عملهم. إن الأرباح التي تتراكم في جيوب أرباب العمل قد تتجلى في المستقبل خسارة على الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي، فالمستخدمون والمستخدمات الذين يجدون صعوبة في تأمين مستوى حياة لائق ومنح أنفسهم وأولادهم تأهيلاً وثقافة لائقين، لا يمكن التوقع منهم أن يشكلوا قاعدة صلبة لعملية تطوير اقتصادي طويلة الأجل.</p>
--	--

<p><b>الدخل الوطني</b></p>	<p>تعرف الدائرة المركزية للإحصاء الدخل الوطني على النحو التالي: إجمالي الناتج المحلي، ناقص الدخل (بدل العمل والدخل من الممتلكات) الذي دُفع للمستخدمين ولأصحاب العمل الأجانب العاملين في إسرائيل، مع إضافة الدخل الذي دُفع للمستخدمين وأصحاب العمل الإسرائيليين خارج البلاد. بكلمات أخرى، يعرف الدخل الوطني كإجمالي الدخل الذي دُفع للإسرائيليين، المستخدمين وأرباب العمل، سواء عملوا في إسرائيل أو خارجها. دخل المستخدمين وأصحاب العمل الأجانب العاملين في إسرائيل يعتبر جزءاً من الدخل الوطني للبلدان التي قدموا منها.</p>
<p><b>حصة المستخدمين وحصة أرباب العمل</b> يتألف الدخل الوطني من حصة المستخدمين وحصة أرباب العمل والضرائب المفروضة على الإنتاج المحلي.</p>	
<p><b>حصة المستخدمين</b> تتألف حصة المستخدمين في كعكة الدخل الوطني من جزئين: بدل الأجيرين (لا تتيح معطيات الدائرة المركزية للإحصاء التمييز بين الأجيرين الإسرائيليين العاملين في إسرائيل وأولئك العاملين في الخارج) والبدل الذي يحصل عليه غير الأجيرين (أصحاب المهن). أما الأجيرون القادمون من الخارج، فإن دخلهم يُستقطع من حصة المستخدمين في الدخل الوطني. مع ذلك، فقد قررنا عرض هذا المعطى لتبيان حصتهم من الكعكة، فالعمال القادمون من خارج البلاد – "العمال الأجانب" والعمال الفلسطينيين يشكلون جزءاً كبيراً من قوة العمل الإسرائيلي يتراوح وفق حسابات مختلفة بين 8% و-10%؛ لكن حصتهم من كعكة الدخل الوطني صغيرة، كما سوف نبيّن. يتألف بدل الأجيرين من المدفوعات المباشرة (الأجر والراتب) والمخصصات الاجتماعية التي يحولها أرباب العمل إلى المستخدمين لصالح الصناديق المختلفة مثل: صناديق التقاعد والادخار، والتأمين الوطني وما إلى ذلك.</p>	<p>أما بدل غير الأجيرين (أصحاب المهن) فهو المبلغ الذي تشتقه الدائرة المركزية للإحصاء من مبالغ أخرى: عدد ساعات عمل غير الأجيرين مضروب بمتوسط الأجر للساعة في الفرع الذي يعملون فيه بقطاع الأعمال. <b>حصة أرباب العمل</b> تسمى الدائرة المركزية للإحصاء حصة أرباب العمل "الفائض التشغيلي" ويتم حسابه بطرح مبلغين من الناتج المحلي: (1) حصة المستخدمين و-(2) الضرائب المفروضة على الإنتاج المحلي. ينشأ "الفائض التشغيلي" بمعظمه في قطاع الأعمال. "الفائض التشغيلي" الوارد في الجداول أدناه لا يشمل الدخل من السكن وذلك بهدف إبراز البديل الذي يتلقاه أرباب العمل من النشاط الاقتصادي الإنتاجي. يجب الإشارة هنا إلى أن "الفائض التشغيلي" الناتج مخفض في واقع الأمر إلى أسفل: أولاً لعدم اشتماله على هبات رأس المال التي تشكل نحو 2% من إنتاج الأعمال؛ ثم لأن أصحاب الشركات الخاصة الصغيرة يسجلون قسماً من إيراداتهم كـ"إيرادات أجر" ما يرفع من حصة المستخدمين في كعكة الدخل الوطني بدل حصة أرباب العمل.</p>

**الدخل الوطني  
وتوزُّعه  
بين المستخدمين  
وأرباب العمل**

نالت الأزمة الاقتصادية والمالية في الفترة 2008-2009 من المستخدمين في إسرائيل أكثر مما فعلته بأرباب العمل.

تشير معطيات العام 2009 (اندلعت الأزمة في الربع الأخير من 2008) إلى حصول ارتفاع في حصة أرباب العمل في كعكة الدخل الوطني ("الفائض التشغيلي") من 15% في 2008 إلى 17% في 2009، فيما انخفضت حصة المستخدمين من 62% في 2008 إلى 60% في 2009.

لا يمكن القول إن ما جرى أمر مفروغ منه، إذ يُعتَقَد عادة أنه في أوقات الأزمات الاقتصادية تصاب حصة أرباب العمل بالانخفاض فيما تنحى حصة المستخدمين إلى الارتفاع. يبدو لنا أن التفسير الرئيسي يكمن في أن تأثير أزمة 2008-2009 في الاقتصاد الإسرائيلي كان أخف وطأة منه في أزمة 2001-2003: فمع أن النمو الذي شهده 2008 في نهاية المطاف كان منخفضاً إلا أنه كان أقل بقليل منه في 2007 (4% مقابل 5.2%)؛ ومع أن النمو في 2009 كان منخفضاً جداً - 0.7% - لكنه كان إيجابياً، علماً أن الاقتصاد في فترة الانتفاضة الثانية شهد انكماشاً لمدة عامين. مع ذلك، يبدو أن الخطر الكامن في الأزمة كان شديداً بما فيه الكفاية فأتاح لعدد من أرباب العمل فصل المستخدمين و/أو تخفيض الأجور، في وقت استمرت أرباحهم هم بالصعود.

إذا ألقينا نظرة على الأعوام 2000-2009، نجد أن هذا العقد كان مفيداً جداً لأرباب العمل. صحيح أن حصتهم في العام 2000 انخفضت من 14% إلى 10% في العام 2002، لكنها سرعان ما اقتربت في 2003 إلى مستواها السابق، وقد واصلت منذ ذلك الحين اتساعها إلى أن بلغت نسبة 15% في 2008، أي أنها تجاوزت حدها من العام 2000. ورغم الأزمة التي شهدتها العام 2009، فإن حصة أرباب العمل واصلت صعودها إلى أن بلغت مستوى 17% - وهو المستوى الأعلى منذ بداية العقد.

أما المستخدمون، فإن العقد الحالي لم يحسن إليهم. صحيح أن حصتهم من الدخل الوطني شهدت ارتفاعاً طفيفاً في فترة أزمة 2001-2003، مقابل انخفاض حصة أرباب العمل، إلا أن القسم الأكبر من هذه الفترة، ومنها الأعوام الأربعة 2004-2008 التي شهدت نمو اقتصادياً، كان شاهداً على انخفاض حصتهم في الدخل الوطني من أصل 66% في العام 2000 إلى مستوى 60% في 2009.

مع أن التعبير الرقمي للتغيُّر النسبي لم يكن بارزاً، إلا أن المبالغ التي ينطوي عليها كانت كبيرة: ففي 2009 مثلاً بلغ الدخل الوطني في إسرائيل 654 مليار ش.ج. النسبة الواحدة من هذا المبلغ تعادل 6.54 مليار ش.ج. فلو وقفت حصة المستخدمين من كعكة 2009 عند نسبة 66%، أي كما كانت في العام 2000، وليس 60%، كما جرى على أرض الواقع، لحصل المستخدمون في 2009 جماعةً على 39.2 مليار ش.ج. إضافية. بكلمات أخرى، إذا قسمنا هذا المبلغ على إجمالي القوة العاملة في إسرائيل في 2009 - نحو 3.015 مليون (بما في ذلك غير الإسرائيليين) - لوجدنا أن كل مستخدم ومستخدمة كان ليحصل/تحصل على إضافة سنوية بواقع 13,000 ش.ج.، أي 1,083 ش.ج. في الشهر الواحد.

يمكن الوقوف عند اللامساواة في تقاسم الدخل الوطني كذلك من خلال رصد المبالغ المالية: فمع أن الدخل الوطني في الفترة بين 2000 و-2009 ارتفع بواقع 30%، إلا أن حصة المستخدمين من هذا الارتفاع كانت 17%، بينما حصل أرباب العمل على ارتفاع في حصتهم بواقع 59%.

<p>انخفاض حصة المستخدمين في إسرائيل ليست أمراً جديداً بل ظاهرة رافقت العقدين الأخيرين منذ العام 1990، علماً أن المستخدمين في الفترة التي سبقت ذلك، بين عامي 1975 و-1990، كانوا ينعمون عادة من ارتفاع في حصتهم من الدخل الوطني (بنك إسرائيل، تقرير سنوي 2007: 43).</p> <p>الأمر ذاته تشهده العديد من الدول كاليابان وبلدان أوروبا الغربية وشمال أمريكا. مع ذلك، لا يمكن القول إن ثمة ظاهرة عالمية ثابتة إذ: شهدت بعض الدول كبلجيكا والسويد وفينلندا ارتفاعاً في حصة المستخدمين (طالي كريستال، "حصة العمل في الدخل الوطني في الفترة 1955-2005"، معهد فان لير، المؤتمر السنوي الثالث لخطة الاقتصاد والمجتمع، كانون الأول 2007).</p> <p>أما في إسرائيل، فإن الانخفاض المتواصل في حصة المستخدمين من كعكة الدخل الوطني فيشير بالدرجة الأولى إلى تراجع قوة المساومة التي يملكونها، الأمر الذي يعود إلى عدد من الأسباب، منها:</p> <p>أ. السياسة المنهجية المعتمدة منذ 1985 باتجاه تعزيز مجموعات رأس المال، ومن جملة ذلك، عن طريق خصخصة الشركات والخدمات الحكومية. إلى ذلك، تفضي الخصخصة من جهتها عادة إلى انخفاض أجر المستخدمين. كما تجد السياسة الليبرالية الجديدة ترجمة لها في منح الدولة الشرعية لأشكال التشغيل الاستغلالية، من قبل تشغيل شركات القوى العاملة، وزعزعة سلطة الاتفاقيات الجماعية، وعدم تطبيق قوانين العمل؛</p> <p>ب. إلى ذلك، شهدت قوة مساومة المستخدمين تراجعاً إضافياً في أعقاب موجة الهجرة الكبيرة من دول الاتحاد السوفييتي سابقاً ومن أثيوبيا، والتي جرى استيعابها في سوق العمل، في بدايتها على الأقل، على أساس الأجر المنخفض.</p>	<p><b>عن انخفاض حصة المستخدمين والمستخدمات من كعكة الدخل الوطني</b></p>	<p><b>الفصل الأول</b> توزع كعكة الدخل الوطني بين المستخدمين وأرباب العمل</p>
---	---	--

### توزع الدخل الوطني

2009-2000 • بأسعار السوق، بملايين الشواقل الجديدة • بأسعار 2009

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
654,083	646,681	646,574	611,531	573,070	532,088	499,986	501,071	516,051	502,548	إجمالي الدخل الوطني بأسعار السوق
390,752	401,019	392,835	369,467	346,006	331,532	321,621	327,782	343,840	333,460	1. حصة المستخدمين بدل العمل لمواطني إسرائيل
360,470	370,156	361,609	338,995	318,509	306,142	297,096	305,063	319,621	308,862	بدل محلي للمستخدمين
41,174	42,108	41,201	39,492	36,583	35,058	36,388	36,669	38,454	39,675	بدل محلي لأصحاب المهن
10,892	11,245	9,975	9,020	9,086	9,668	11,863	13,949	14,236	15,077	ناقص: بدل المستخدمين القادمين من الخارج
111,760	95,162	94,358	98,499	85,133	76,571	63,437	50,309	59,155	70,168	2. حصة أرباب العمل الفائض التشغيلي المحلي باستثناء المنازل المملوكة
113,471	113,493	114,623	104,367	106,251	102,082	95,407	95,939	91,438	92,528	3. الضرائب الصافية المفروضة على الإنتاج المحلي

**ملاحظة:** الجدول أعلاه لا يضم الإيرادات المحلية الناتجة عن المنازل المملوكة والإيرادات الناتجة عن الممتلكات والمشاريع الاقتصادية في خارج البلاد.

**المصدر:** معالجة أجزائها مركز أدفا لمعطيات صادرة عن قسم الحسابات الوطنية في الدائرة المركزية للإحصاء، 16 آذار 2010.



ج. يتمثل عامل إضعاف قوة المساومة الثالث في دخول مئات آلاف مهاجري العمل وعشرات آلاف الفلسطينيين العاملين بأجر منخفض قياسا بأجر المستخدمين الإسرائيليين الى سوق العمل؛

د. أما العامل الأخير، وليس الأقل أهمية، فيكمن في تضعف مكانة الهستدروت التاريخية، بما في ذلك الانكماش الذي وقع على عدد المستخدمين والمستخدمات المنظمين فيها. بل إن الهستدروت تواظب في الأونة الأخيرة على انتهاج سياسة تجنب التصادم مع أرباب العمل. لا تبشر الصورة التي تعكسها المعطيات أعلاه بالخير للاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي. فهي تشير من جهة إلى تجمع رأس المال والدخل في أيدي حفنة صغيرة – مجموعات رأس المال وكبار المديرين في شركات الأعمال والمستخدمين ذوي الأجور العالية نسبيا، في قطاعين أو ثلاثة فقط من مجمل قطاعات الاقتصاد. من الجهة الثانية تشير الصورة إلى التراجع المستمر في قوة المساومة التي يملكها غالبية المستخدمين والمستخدمات في إسرائيل، ما يسفر عن تراجع كلفة عملها. إن الأرباح التي تتراكم في جيوب أرباب العمل قد تتجلى في المستقبل خسارة على الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي، فالمستخدمون والمستخدمات الذين يجدون صعوبة في تأمين مستوى حياة لائق ومنح أنفسهم وأولادهم تأهيلا وثقافة لانقين لا يمكن التوقع منهم أن يشكلوا قاعدة صلبة لعملية تطوير اقتصادي طويلة الأجل.

### توزع الدخل الوطني

2009-2000 • بأسعار السوق، بالنسبة المئوية

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	مجموع الدخل الوطني بأسعار السوق
60	62	61	60	60	62	64	65	67	66	1. حصة المستخدمين بدل العمل للمواطنين الإسرائيليين
55	57	56	55	56	58	59	61	62	61	بدل محلي للأجبرين
6	7	6	6	6	7	7	7	7	8	بدل محلي لأصحاب المهن
2	2	2	1	2	2	2	3	3	3	ناقص: بدل المستخدمين القادمين من الخارج
17	15	15	16	15	14	13	10	11	14	2. حصة أرباب العمل الفائض التشغيلي المحلي باستثناء المنازل المملوكة
17	18	18	17	19	19	19	19	18	18	3. الضرائب الصافية المفروضة على الإنتاج المحلي

ملاحظة: الجدول أعلاه لا يضم الإيرادات المحلية الناتجة عن المنازل المملوكة والإيرادات الناتجة عن الممتلكات والمشاريع الاقتصادية في خارج البلاد.

المصدر: معالجة أجراها مركز أدفا لمعطيات صادرة عن قسم الحسابات الوطنية في الدائرة المركزية للإحصاء، 16 آذار 2010.

<p>في قطاع الأعمال، الذي يعود له الفضل الأول في إنتاج "الفائض التشغيلي"، حصة أرباب العمل في كعكة الدخل الوطني أكبر منها في إجمالي الاقتصاد التي رأيناها في الصفحة السابقة؛ وفي المقابل، فإن حصة المستخدمين أقل. حصة المستخدمين في كعكة الدخل الوطني بقطاع الأعمال، التي تراوحت في مطلع العقد بين 58%-60%، انخفضت تدريجياً إلى أن وصلت في 2009 إلى أدنى مستوى لها - 53%.</p> <p>في العامين 2007-2008 انخفضت حصة أرباب العمل بعض الشيء وبلغت 26%. لكن، ورغم الأزمة العالمية، عادت هذه الحصة في 2009 إلى مستواها في العام 2006 - 29%، الأمر الذي يشكل ارتفاعاً كبيراً في حساب العقد، ففي مطلعها تراوحت الحصة بين مستوى 24% (في 2000) و-22% (في 2002).</p>	<p><b>توزع الدخل في قطاع الأعمال</b></p>	<p><b>الفصل الأول توزع كعكة الدخل الوطني بين المستخدمين وأرباب العمل</b></p>
--	--	--

### توزع الدخل في قطاع الأعمال

2009-2000 • بأسعار السوق، بالنسبة المئوية من إجمالي الإنتاج المحلي لقطاع الأعمال

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	إجمالي الإنتاج المحلي بأسعار السوق
53	56	55	54	54	54	56	59	60	58	1. حصة المستخدمين
46	49	48	47	46	46	48	50	51	49	بدل الأجيرين
7	8	8	8	8	8	8	9	9	9	بدل أصحاب المهن
29	26	26	29	28	27	25	22	23	24	2. حصة أرباب العمل الفائض التشغيلي المحلي باستثناء المنازل المملوكة
18	18	18	17	19	19	19	19	18	18	3. الضرائب الصافية المفروضة على الإنتاج المحلي

ملاحظة: المبالغ الناتجة في بعض أعمدة الجدول تتجاوز في مجموعها نسبة 100% نتيجة تدوير الأرقام. المصدر: معالجة أجراها أدفا لمعطيات صادرة عن ورقة الحسابات الوطنية في الدائرة المركزية للإحصاء، 16 آذار 2010.

أبرز  
التقلبات  
في القطاع  
المالي

نشأت الأزمة الاقتصادية العالمية في أول ظهور لها في القطاع المالي. ومع أن وطأة الأزمة في إسرائيل كانت أخف منها في دول أخرى، لكن هنا أيضا، كان عاملوا هذا القطاع أكثر من تحمّل وزرها.

شهد العام 2009 في مجمله انخفاضا بواقع 2.8% بالأجر المتوسط الإجمالي للأجير، بأسعار ثابتة. وكان الانخفاض الأكبر في القطاع البنكي والتأميني والمالي الذي وصل إلى حد 13.2%. مع ذلك، لم يكن هذا الانخفاض نابعا من ضائقة حلت بأرباب العمل، فبرغم الانخفاض الذي سجّل في الأجور، زاد عدد المستخدمين في تلك القطاعات (الدائرة المركزية للإحصاء، بيان صحفي 2010/046، 8 آذار 2010)، ما يعطي انطباعا بأن أرباب العمل في القطاع استغلوا الأزمة لغرض تخفيض الأجر من جهة والتوسع من جهة أخرى.

لم يذمّ انخفاض الأجر في القطاع المالي إلا وقتا قصيرا نسبيا: ففي الربع الثالث من 2009، حين كانت سائر القطاعات تواجه انخفاض في الأجور، كان القطاع المالي وحده ينعم من ارتفاع وصل إلى 6.9% (الدائرة المركزية للإحصاء، بيان صحفي 2009/271، 7 كانون الأول 2009).

تجدر الإشارة إلى أن القطاع المالي يعتمد على عمالة تشكل أقلية في قوة العمل الإسرائيلي: ففي 2009 وصل تعدادها إلى 93.6 ألف وظيفة أجير، ما يشكل 3.3% من مجموع وظائف الأجيرين في الاقتصاد (الدائرة المركزية للإحصاء، بيان صحفي 2010/046، 8 آذار 2010).

**الإنتاج  
في ارتفاع،  
والأجور  
في انخفاض**

شهد العام 2009 الفجوة الأسوأ التي عرفها العقد الأخير بين إنتاج ساعة العمل وبدل العمل لوحدة الإنتاج، في الاقتصاد عموماً وفي قطاع الأعمال خاصة. ففي العقد الأخير، ارتفع الإنتاج في ساعة العمل بنسبة 7.3% في قطاع الأعمال، وبنسبة 7.5% في الاقتصاد بمجمله. في المقابل، انخفض بدل العمل لوحدة الإنتاج بواقع 7.8%، سواء في الاقتصاد بمجمله أو في قطاع الأعمال. وقد شهد العام 2009، عام الأزمة العالمية، انخفاضاً ملفتاً بشكل خاص: فمع أن الإنتاج لساعة العمل ارتفع بواقع 2.9% (في الاقتصاد عموماً) وبواقع 2.6% (في قطاع الأعمال)، فإن بدل العمل لوحدة الإنتاج انخفض بنحو 5.0% - في كل من الاقتصاد عموماً وقطاع الأعمال أيضاً. تؤكد المعطيات المذكورة ما كنا وسقناه أعلاه من أن العقد الأخير كان مفيداً لأرباب العمل في إسرائيل، لكنه لم يُدِّد المستخدمين بالقدر نفسه.

**بدل ساعة العمل، إنتاج ساعة العمل، وبدل العمل لوحدة الإنتاج**  
2000-2009 • مؤشر 2000 = 100

السنة	عموم الاقتصاد			قطاع الأعمال		
	بدل ساعة العمل	إنتاج ساعة العمل	بدل الساعة لوحدة الإنتاج	بدل ساعة العمل	إنتاج ساعة العمل	بدل العمل لوحدة الإنتاج
2000	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
2001	103.0	101.2	101.7	102.1	99.3	102.9
2002	97.3	97.2	100.1	95.6	93.4	102.4
2003	95.4	97.9	97.5	93.5	95.9	97.5
2004	97.2	102.6	94.7	94.6	100.9	93.7
2005	98.1	104.5	93.8	96.9	104.3	92.9
2006	102.3	108.4	94.4	101.8	109.1	93.4
2007	103.2	107.7	95.8	103.5	107.8	96.0
2008	101.3	104.6	96.9	101.7	104.7	97.1
2009	99.1	107.5	92.2	98.9	107.3	92.2

المصدر: معالجة أجراها أدفا لمعطيات صادرة عن قسم الحسابات الوطنية في الدائرة المركزية للإحصاء، 16 آذار 2010.

**بدل ساعة العمل** هو حاصل قسمة إجمالي بدل العمل (مجموع النفقة على الأجر والراتب، إضافة إلى المخصصات الاجتماعية التي يرصدها أرباب العمل) على إجمالي ساعات العمل في الاقتصاد (للأجبرين فقط) خلال السنة.

**إنتاج ساعة العمل** هو حاصل قسمة إجمالي الإنتاج على إجمالي عدد ساعات عمل المستخدمين (الأجبرين وأصحاب المهن)، وهو يعكس مستوى إنتاجية العمل في الاقتصاد.

**بدل العمل لوحدة الإنتاج** هو حاصل قسمة بدل ساعة العمل على الإنتاج في وحدة العمل.

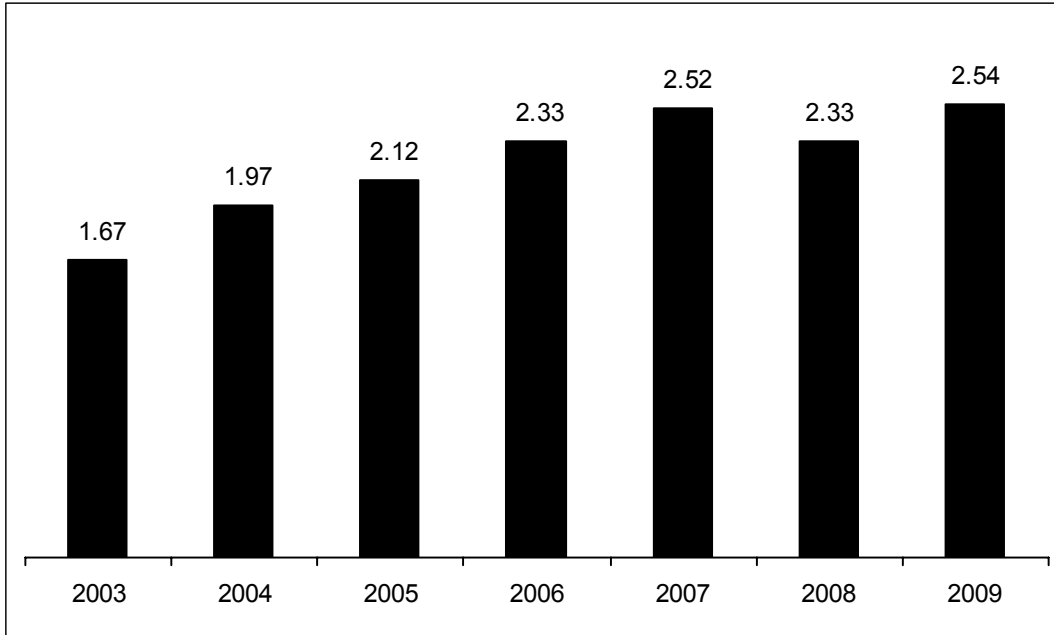
ارتفعت كلفة كبار المديرين العاملين في شركات البورصة في العام 2009 بحوالي 9% وبلغت بالمتوسط مستوى 2.54 مليون ش.ج، أي 212 ألف ش.ج في الشهر الواحد. ويعتبر هذا ارتفاعا كبيرا قياسا بالعام 2008 وهو ملفت لا سيما وأنه جاء في خضم أزمة اقتصادية عالمية.

أوردت جريدة *جلوبس* في آذار 2010 معطيات عن كلفة الأجر السنوي للمديرين العاملين في الشركات المتداولة في البورصة. وفقا لهذه المعطيات فقد شهدت كلفة الأجر السنوي المتوسط للمدير الكبير في شركات البورصة، التي بلغت في 2003 1.67 مليون ش.ج، ارتفاعا تدريجيا حتى العام 2007 بما يقارب 50% إلى مستوى 2.52 مليون ش.ج. وبعدها انخفضت قليلا في 2008 ارتفعت من جديد إلى مستوى 2.54 مليون ش.ج - ما يشكل زيادة بواقع 52% في كلفة الأجر مقارنة بالعام 2003.

تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع في أجور كبار المديرين يمثل التغير المتواصل الأكبر بكل ما يتعلق بالأجر في إسرائيل. ويبرز هذا الارتفاع خصوصا على خلفية أن الأجر المتوسط لوظيفة الأجير في إسرائيل انخفض بواقع 4% بين العامين 2000-2009 (بنك إسرائيل، مجلد الأنظمة). في 2009، حين شهد الأجر المتوسط للمديرين العاملين ارتفاعا بواقع 9%، انخفض الأجر المتوسط في وظيفة الأجير بنحو 3%.

### أجر المديرين

كلفة متوسط الأجر السنوي لمدير في شركة متداولة بالبورصة • بملايين الشواقل الجديدة • بأسعار 2009



المصدر: مجلة *جلوبس*، "أجر المديرين 2008"، 29-28 آذار 2010

### نسبة التغير بالقيمة المنوية

3.3	17.7	7.9	9.4	8.4	-7.8	9.1
2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009

المصدر: مجلة *جلوبس*، "أجر المديرين 2008"، 29-28 آذار 2010

**في كل القطاعات، تحصل الغالبية على أجر منخفض**

حين تنشر الدائرة المركزية للإحصاء مرة كل شهر متوسط الأجر في الاقتصاد، تميل وسائل الإعلام إلى تسليط الضوء على عدد من القطاعات - لا سيما قطاع الكهرباء - التي تمتاز بأجورها المرتفعة.

في حقيقة الأمر، يخفي هذا المعطى المتوسط لكل من قطاعات الاقتصاد عادة حقيقتين اثنتين:

أ. أن التوزيع الداخلي في كل قطاع غير عادل تماما؛  
ب. أن عددا كبيرا من المستخدمين والمستخدمات في كافة القطاعات دون استثناء يتلقى أجرا منخفضا. حتى في القطاعات التي تمتاز بمتوسط أجر مرتفع، فإن أقلية فقط تتلقى أجرا مرتفعا، لكن أجر الأقلية أحيانا يبلغ حدا مرتفعا جدا لدرجة أنه يرفع من متوسط الأجر في القطاع، مع أن الأغلبية تتلقى أجرا منخفضا.

بالإمكان التوقف عند هذا بالاستناد إلى معطيات مؤسسة التأمين الوطني عن توزُّع الأجر في مختلف القطاعات مقارنة بمتوسط الأجر في الاقتصاد. فيما يلي سوف نأخذ بالمعطيات الأخيرة التي صدرت عن مؤسسة التأمين الوطني في العام 2007.

1. بالمتوسط، تقاضى نحو 40% من مجمل الأجيرين في العام 2007 أجرا لا يتجاوز نصف الأجر المتوسط، أي 4,083 ش.ج (علما أن المتوسط في تلك السنة بلغ 8,165 ش.ج).

2. في قطاع خدمات الضيافة والطعام، الذي يندرج الأجر فيه تحت إطار الأجر الأدنى في السوق، بلغت نسبة الذين لا يتجاوز ما يتقاضونه نصف متوسط الأجر حوالي 50%.

3. حتى في القطاع البنكي وخدمات الأعمال، الذي يندرج الأجر فيه تحت إطار الأجر الأعلى في السوق، لم يتجاوز ما يتقاضاه 40% من المستخدمين نصف متوسط الأجر.

4. نحو 60% من مجمل الأجيرين تقاضى في العام 2007 ما لا يزيد عن 75% من متوسط الأجر - 6,124 ش.ج.

5. في العام 2007 بلغت نسبة من يتقاضون أكثر من متوسط الأجر 27%، وكان النسبة أعلى من ذلك في قطاعات الصناعة، والمواصلات، والبنوك، وخدمات الأعمال، والخدمات العامة؛ في المقابل، بلغت النسبة في قطاعات التجارة، وخدمات الضيافة والطعام، والخدمات الأخرى (الخدمات الشخصية والعامة، والخدمات المقدّمة للأسر على يد أفراد أو منظمات أو هيئات غير تابعة للدولة) - 16% بالمتوسط.

6. المعدل المتوسط لمن يتقاضون أجرا مرتفعا على نحو خاص من بين مجمل الأجيرين، وهو الأجر الذي يعادل ثلاثة أضعاف متوسط الأجر أو أكثر، أي 24,495 ش.ج فأكثر - بلغ 3.8%.

7. في قطاعات الصناعة، والبنوك، وخدمات الأعمال وصلت النسبة الأعلى من بين المتقاضين ثلاثة أضعاف متوسط الأجر فأكثر - 6.6% و-6.2% على التوالي. أما النسبة الأدنى فقد سُجِّلت في قطاع التجارة وخدمات الطعام.

### توزع المستخدمين الأجيرين

وفقاً للقطاع الاقتصادي وفئة الأجر • 1994 و-2007 • بالنسبة المئوية • المتوسط الشهري

فوق مستوى متوسط الأجر			حتى مستوى متوسط الأجر - نسب تراكمية			العام	القطاع الاقتصادي
ثلاثة أضعاف متوسط الأجر فأكثر	حتى 3 أضعاف متوسط الأجر	حتى ضعف متوسط الأجر	حتى متوسط الأجر	حتى 75% من متوسط الأجر	حتى نصف متوسط الأجر		
3.3	5.5	18.7	72.5	61.3	41.9	1994	المجموع
3.8	5.5	17.9	72.8	60.8	40.2	2007	
3.6	6.3	20.7	69.4	56.8	34.4	1994	الصناعة
6.6	8.4	23.2	61.8	46.0	23.3	2007	
3.6	5.1	17.5	73.8	60.6	33.1	1994	الكهرباء والبناء والمياه
2.8	5.3	15.1	76.9	65.2	40.7	2007	
2.3	2.8	11.6	83.4	73.1	51.7	1994	التجارة وخدمات الطعام
1.8	2.5	11.7	83.9	72.9	49.6	2007	
6.0	12.9	25.1	56.0	42.6	24.1	1994	المواصلات
4.0	7.2	20.8	68.0	53.8	31.7	2007	
4.5	5.1	17.7	72.6	63.4	46.3	1994	البنوك وخدمات الأعمال
6.2	7.4	17.8	68.7	58.8	40.3	2007	
2.8	5.6	20.8	70.8	58.9	41.2	1994	الخدمات العامة
2.4	4.8	22.9	70.0	56.5	38.2	2007	
2.0	2.8	12.7	82.4	72.5	54.4	1994	خدمات أخرى
1.7	2.7	11.7	83.9	74.6	56.1	2007	

**ملاحظة:** تشمل المعطيات الإجمالية كذلك الأجيرين في قطاع الزراعة والمستخدمين الذين لا يُعرف في أي قطاع اقتصادي يعملون.  
**المصدر:** معالجة أجزائها أدفا لمعطيات صادرة عن قسم البحوث والتنظيم التابع لمؤسسة التأمين الوطني، 10 آذار 2010.

<b>أجر المستخدمات دون أجر المستخدمين</b>	<b>الفصل الثاني الاجر المرتفع و الاجر المنخفض</b>	<p>يمكننا مسح إيرادات اقتصادات الأسر الذي تجريه الدائرة المركزية للإحصاء من رصد فجوات الأجور، بمقياسي الشهر والساعة، القائمة بين المستخدمين والمستخدمات. للأسف الشديد تنتشر هذه المعطيات بعد عام من جمعها؛ وعليه فإن آخر المعطيات المتوفرة تعود للعام 2008.</p> <p>في 2008، السنة الأخيرة التي تتوفر عنها هذه المعطيات، بلغ متوسط الأجر الشهري بين المستخدمين 6,279 ش.ج - أي ما يشكل 63% من أجر المستخدمين، أما متوسط الأجر للساعة فبلغ بين المستخدمين 42,6% ش.ج، أي 83% من أجر المستخدمين.</p>
--	---	---

### الأجر المتوسط الإجمالي للساعة<sup>1</sup> وللشهر<sup>2</sup>

بين الأجيرين • 2008-2000 • وفق الجنس • بالشاقل الجديد • بأسعار 2009

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000		
47.7	48.5	46.4	46.4	46.4	46.1	47.1	48.5	46.7	إجمالي متوسط الأجر في الساعة	المجموع
8,185	8,280	7,797	7,826	7,835	7,733	7,969	8,306	8,020	إجمالي متوسط الأجر في الشهر	
51.5	52.1	49.7	49.8	49.7	49.6	51.1	53.1	50.2	إجمالي متوسط الأجر في الساعة	الرجال
9,947	10,014	9,461	9,514	9,507	9,421	9,755	10,291	9,808	إجمالي متوسط الأجر في الشهر	
42.6	43.7	41.6	41.5	41.8	41.0	41.4	41.8	41.5	إجمالي متوسط الأجر في الساعة	النساء
6,279	6,429	5,996	6,012	6,020	5,857	5,999	6,144	6,037	إجمالي متوسط الأجر في الشهر	

#### ملاحظات:

1. الأجر الإجمالي للساعة: هو حاصل قسمة الدخل الإجمالي لربع العام الناتج عن الأجر والراتب، على مجموع ساعات العمل في الأشهر الثلاثة المذكورة.
  2. الأجر الإجمالي للشهر: الدخل الإجمالي الناتج عن الأجر والراتب.
- المصدر: معالجة قام بها مركز أدفا لمعطيات من إصدار الدائرة المركزية للإحصاء، مسوح الدخل، أعوام مختلفة.



**مساهمة  
أرباب العمل  
في تمويل  
مخصصات  
الشروط  
الاجتماعية**

يحق للمستخدمين أن يتلقوا، إضافة إلى الأجر الذي يتقاضونه، مدفوعات إضافية يتحملها رب العمل: مدفوعات رب العمل إلى مؤسسة التأمين الوطني وإلى صناديق الاستكمال، وصناديق التقاعد، والتعويضات التي يدفعها المصنع، وبدل السفر، وحياسة مقصف، وما إلى ذلك.

لكن، أسوة بالفجوات القائمة في مجال الأجر، ثمة فجوات في الشروط الاجتماعية أيضا.

للأسف الشديد، تقتصر في الوقت الراهن المعطيات حول الشروط الاجتماعية التي يدفعها أرباب العمل للمستخدمين على قطاع الصناعة فقط، وآخر تلك المعطيات ما ينسب إلى العام 2008.

يبين الجدول أدناه مدفوعات الأجر في الفروع الصناعية عارضا إياها وفق تسلسل قوتها التقنية، ويعرض إلى جانبها مجموع النفقات التي يرصدها أرباب العمل لمستخدميهم على الشروط الاجتماعية. المعطيات المبينة تعود للفترة 2004-2008.

يوضح الجدول، قبل كل شيء، أن مركب ما ينفقه أرباب العمل في مدفوعات الأجر على الشروط الاجتماعية قد انخفض خلال موجة النمو للفترة 2004-2008 في كل قطاع من القطاعات الثانوية الأربعة التي تدرج في قطاع الصناعة: صناعة التكنولوجيا التقليدية، صناعة التكنولوجيا المختلطة التقليدية، صناعة التكنولوجيا المختلطة المتقدمة المختلطة، وصناعة التكنولوجيا المتقدمة.

ثم إن الجدول يبرز الفروق الكبيرة بين فئات المستخدمين المختلفة في كل ما يتعلق بالمزايا الاجتماعية. ففي 2008 دفع أرباب العمل في صناعة التكنولوجيا التقليدية مبلغا إجماليا بواقع 1.57 مليار ش.ج عن الشروط الاجتماعية لمستخدميهم - ما يعادل 14.7% من مجمل مدفوعات الأجر في قطاع الصناعة هذا. في المقابل، دفع أرباب العمل في صناعة التكنولوجيا المتقدمة مبلغ 3.959 مليار ش.ج، ما يعادل 21.3% من مجمل الأجر الذي دُفع بتلك السنة في قطاع الصناعة هذا.

إذا أجرينا الحساب على أساس المستخدم الواحد نجد أن أرباب العمل في صناعة التكنولوجيا التقليدية دفعوا 13,918 ش.ج، في حين دفع أرباب العمل بصناعة التكنولوجيا المتقدمة مبلغ 42,800 ش.ج - أي حوالي ثلاثة أضعاف.

## الشروط الاجتماعية

المخفض  
والأجر  
المرتب  
والأجر  
الفصل الثاني

مجموع مدفوعات أرباب العمل عن الشروط الاجتماعية كنسبة مئوية من إجمالي دفعات الأجر في القطاعات الصناعية وفق تسلسل قوتها التكنولوجية • 2004-2008 • عدد الأجيرين بالآلاف • معطيات الأجر والتنفقات بملايين الشواقل الجديدة • بأسعار 2009

2008	2007	2006	2005	2004	
<b>التكنولوجيا التقليدية</b>					
112.8	113.4	111.6	110.8	111.5	وظائف الأجيرين
10,683	10,527	10,080	9,956	8,657	أجر الأجيرين
1,570	1,590	1,562	1,573	1,428	مجموع مدفوعات أرباب العمل عن الشروط الاجتماعية
14.7%	15.1%	15.5%	15.8%	16.5%	مدفوعات أرباب العمل كنسبة مئوية من الأجر
<b>التكنولوجيا المختلطة التقليدية</b>					
85.0	82.7	77.6	75.0	75.2	وظائف الأجيرين
9,555	9,074	8,339	7,767	6,843	أجر الأجيرين
1,615	1,543	1,426	1,352	1,204	مجموع مدفوعات أرباب العمل عن الشروط الاجتماعية
16.9%	17.0%	17.1%	17.4%	17.6%	مدفوعات أرباب العمل كنسبة مئوية من الأجر
<b>التكنولوجيا المختلطة المتقدمة</b>					
49.3	48.2	43.7	43.0	43.1	وظائف الأجيرين
7,058	6,962	6,032	5,959	5,051	أجر الأجيرين
1,433	1,392	1,297	1,275	1,116	مجموع مدفوعات أرباب العمل عن الشروط الاجتماعية
20.3%	20.0%	21.5%	21.4%	22.1%	مدفوعات أرباب العمل كنسبة مئوية من الأجر
<b>التكنولوجيا المتقدمة</b>					
92.5	89.0	82.1	78.6	76.8	وظائف الأجيرين
18,588	18,772	16,457	15,384	13,308	أجر الأجيرين
3,959	3,905	3,472	3,400	2,968	مجموع مدفوعات أرباب العمل عن الشروط الاجتماعية
21.3%	20.8%	21.1%	22.1%	22.3%	مدفوعات أرباب العمل كنسبة مئوية من الأجر

**ملاحظة:** قطاعات الصناعة وفق قوتها التكنولوجية: تضم صناعات التكنولوجيا المتقدمة قطاعات الإلكترونيكا ووسائل الطيران والأدوية. تضم صناعات التكنولوجيا المختلطة – المتقدمة قطاعات الكيمياء (باستثناء قطاع الأدوية)، والآلات، والأجهزة الكهربائية، ووسائل النقل (باستثناء وسائل الطيران). تضم صناعات التكنولوجيا المختلطة – التقليدية قطاعات التعدين والتحجير، والمواد العضوية غير المعدنية، والمطاط والبلاستيك، والمعادن الأولية، والمنتجات المعدنية. تضم صناعات التكنولوجيا التقليدية قطاع الغذاء، والمشروبات والتبغ، والنسيج، واللباس، والمنتجات الجلدية، والورق، والطباعة، والشجر ومنتجاته (الدائرة المركزية للإحصاء، مؤشرات صناعية، ملخص سنوي 2002، أيلول 2003).

**المصدر:** معالجة قام بها مركز أدقا لمعطيات من إصدار الدائرة المركزية للإحصاء، مؤشرات صناعية، أعوام مختلفة.

**أجبرون  
في المنوية  
العليا  
والأجبرون  
أصحاب  
الأجر المنخفض:  
2008-2003**

في ختام هذا الفصل نعرض معطيات الأجر لفئتين من الأجبرين: الأجبرين من المنوية العليا والأجبرين أصحاب الأجر المنخفض الذين عرفناهم، أسوة بتعريف منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي OECD، كالأجبرين الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري ثلثي متوسط أجر الأجبرين في إسرائيل.

فيما يلي معطيات مأخوذة من تحليل أجري على معطيات السنوات 2003-2008 والتي جمعتها الدائرة المركزية للإحصاء في مسوحات الدخل التي تجريها (لم تنشر الدائرة المركزية للإحصاء بعد مجلد مسوحات الدخل للعام 2009)، علماً أن التحليل المذكور توقف عند الأجبرين فحسب (الأفراد) ولم يتطرق إلى أصحاب المهن.

يعرض الجدول الأول معطيات عن أصحاب الأجر المنخفض، والثاني - عن المنوية العليا.

يمكن ملاحظة أن الأجر المنخفض (ثلثي متوسط الأجر) تغير تغيراً طفيفاً فقط في الفترة المذكورة: فقد ارتفع ب-190 ش.ج، من 3,789 ش.ج في 2003 إلى 3,979 ش.ج في 2008 - أي أنه سجل زيادة بنسبة 5%. الزيادة الكبرى سجلت في السنة الكاملة الأخيرة من فترة موجة النمو، 2007.

في المقابل، فقد ارتفع الأجر الذي يمنح تذكرة الدخل إلى المنوية العليا بقدر أكبر: من 34,429 ش.ج في 2003 إلى 38,746 ش.ج في 2008 مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 12.5%. هنا أيضاً سجل الارتفاع الأكبر في السنة الكاملة الأخيرة من فترة موجة النمو، 2007.

شهدت حصة كل من الفئتين في كعكة الدخل الوطني تغيراً طفيفاً لغير صالح أصحاب الأجر المنخفض: ففي حين انخفضت حصة أصحاب الأجر المنخفض من أوجها (7.8%) الذي وصلت إليه في 2004 إلى 7.4% في 2008، فقد ارتفعت حصة أصحاب الأجر المرتفع من 6.4% في 2003 إلى 6.7% في 2008.

زد على ذلك، في حين تتلقى كلا الفئتين على السواء نحو 7% من إجمالي الأجر، فإن الفئة الأولى تشكل حوالي ربع (25.3%) من عدد الأجبرين الإجمالي في إسرائيل، بينما تشكل الفئة الثانية، بما يتفق وتعريفها، 1% فقط من عدد الأجبرين الإجمالي في إسرائيل.

**الأجبرون الذين لا يتجاوز أجرهم ثلثي متوسط الأجر  
2008-2003 • بالشواقل الجديدة • بأسعار 2009**

2008	2007	2006	2005	2004	2003	
5,968	5,996	5,698	5,693	5,795	5,684	متوسط الأجر
3,979	3,998	3,799	3,795	3,863	3,789	ثلاثاً متوسط الأجر (أجر منخفض)
%25.3	%25.6	%25.5	%25.3	%26.2	%25.6	وزن الأجبرين في القوة العاملة الذين يتقاضون أجراً منخفضاً
%7.4	%7.4	%7.3	%7.3	%7.8	%7.5	حصة المتقاضين أجراً منخفضاً من كعكة أجر الأجبرين

**الأجبرون المحسوبون على المنوية العليا  
2008-2003 • بالشواقل الجديدة • بأسعار 2009**

2008	2007	2006	2005	2004	2003	
38,746	37,930	34,556	34,827	33,815	34,429	الحد الأدنى للمنوية العليا
%1	%1	%1	%1	%1	%1	حصة أجبري المنوية العليا من مجمل الأجبرين
%6.7	%6.3	%6.1	%6.1	%5.8	%6.4	حصة المنوية العليا من كعكة أجر الأجبرين

المصدر: معالجة أجراها مركز أدقا لمعطيات صادرة عن الدائرة المركزية للإحصاء، مجلدات مسوحات الدخل، أعوام مختلفة.

**مَن يندرج في فئة الأجر المنخفض ومَن في المنوية العليا؟**  
2008

أكثر من ثلث النساء الأجيريات في إسرائيل - 36% - محسوبات على فئة المتقاضين أجرا منخفضا (كما سبق وقلنا - 3,979 ش.ج في الشهر، بأسعار 2009)، مقابل 15.4% بين الرجال. من جهة أخرى، يندرج 1.6% من الرجال في فئة المتقاضين أجر مرتفعا، مقابل 0.4% فقط من النساء.

نحو ربع اليهود - 25.0% - ونحو ربع العرب - 27.5% - يتقاضون أجرا منخفضا.

في المقابل، ثمة فرق كبير بين العرب واليهود فيما يتعلق بفئة المتقاضين أجرا مرتفعا: فبين اليهود، تبلغ نسبة المتقاضين أجرا مرتفعا مستوى 1.1%، لكنها تساوي 0.1% فقط بين العرب.

21.2% من اليهود الشرقيين المتحدرين من الجيل الثاني في البلاد (أي من ولد أبائهم في آسيا أو إفريقيا) محسوبون على فئة المتقاضين أجرا منخفضا - مقارنة ب- 19.9% من بين اليهود الأشكناز من الجيل الثاني في البلاد.

من الجهة الثانية، 1.5% من اليهود الأشكناز من الجيل الثاني محسوبون على فئة المتقاضين أجرا مرتفعا - مقارنة ب- 0.7% فقط من بين اليهود الشرقيين من الجيل الثاني.

ثمة فئتان إضافيتان تمتازان بانتشار الأجر المنخفض بنسبة عالية، هما القادمون من دول الاتحاد السوفييتي سابقا (26.8%) ومَن لم يتجاوزوا في تعليمهم 12 عاما دراسيا (31.9%).

أما الفئة التي تحتل النسبة الدنيا من بين المتقاضين أجرا منخفضا فهي فئة الذين تعلموا 16 سنة دراسية فأكثر، وهي تشكل 14.4% فقط رغم أن النسبة بحد ذاتها ليست منخفضة، علما أن هذه الفئة تضم كذلك النسبة الكبرى من بين المتقاضين أجر مرتفعا - 2.8%.

**مَن يندرج في فئة الأجر المنخفض ومَن في المنوية العليا؟**  
2008 • بالنسبة المئوية من المجكوع الكلي

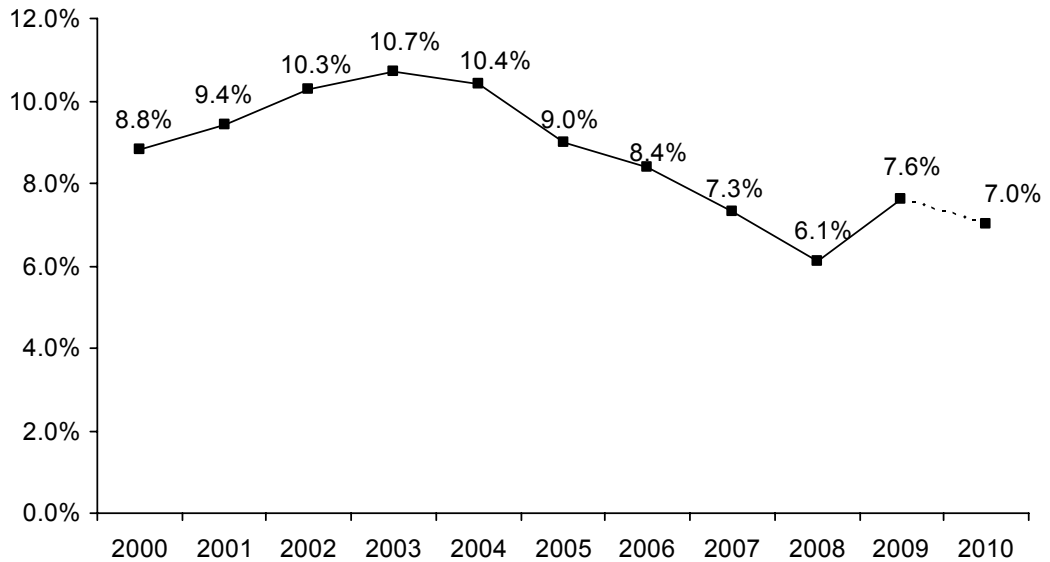
المتقاضون أجرا مرتفعا من العدد الإجمالي	المتقاضون أجرا منخفضا من العدد الإجمالي	
1.6	15.4	الرجال
0.4	36.0	النساء
1.1	25.0	اليهود وآخرون
0.1	27.5	العرب
0.7	21.2	اليهود الشرقيون: مواليد إسرائيل من أبناء مولودين في آسيا أو إفريقيا
1.5	19.9	اليهود الأشكناز: مواليد إسرائيل من أبناء مولودين في أوروبا أو أمريكا
0.9	26.8	القادمون منذ 1990 من الاتحاد السوفييتي سابقا
0.2	31.9	المتعلمون حتى 12 عاما
0.4	25.5	المتعلمون بين 13-15 عاما
2.8	14.4	المتعلمون 16 عاما أو أكثر

المصدر: معالجة أجراها مركز أدفا لمعطيات صادرة عن الدائرة المركزية للإحصاء، مجلد مسوحات الدخل 2008.

<p>لا شيء يجسد حقيقة أن العقد الأخير بدأ خطوته الأولى في أزمة وختم خطوته الأخيرة في أزمة ماراً في خمس سنوات من النمو كما معدل البطالة.</p> <p>شهد العام 2000 نموا كبيرا بنسبة 8.9% ومعدل بطالة بنسبة 8.8%. وقد تسببت أزمة التكنولوجيا الفائقة والأزمة التي لحقتها مع اندلاع الانتفاضة الثانية بحدوث انكماش كبير في النشاط الاقتصادي وإلى اتساع البطالة التي وصلت في العام 2003 إلى مستوى 10.7%.</p> <p>منذ النصف الثاني للعام 2003 سجّل نمو بمعدل سنوي متوسط من نحو 5%، وبالتوازي مع ذلك، شهدت نسبة البطالة ارتفاعا متواصلا إلى أن بلغت في 2008 حوالي 6.1% (الدائرة المركزية للإحصاء، بيان صحافي، 2010/042، 28 شباط 2010).</p> <p>لكن الصورة تغيرت من جديد إلى الأسوأ في الربع الأخير من 2008 لتصل نسبة البطالة في 2009 مستوى 7.6%.</p> <p>أما في العام 2010 فيُتوقع أن تنخفض نسبة البطالة حتى مستوى 7.0% (وفقا لتوقعات بنك إسرائيل المستحدثة بتاريخ 21 نيسان 2010).</p>	<p><b>العقد المتقلب</b></p>	<p><b>الفصل الثالث العمل والبطالة</b></p>
--	-----------------------------	---

### نسبة غير المستخدمين

2009-2000 وتوقعات للعام 2010 • بالنسبة المئوية



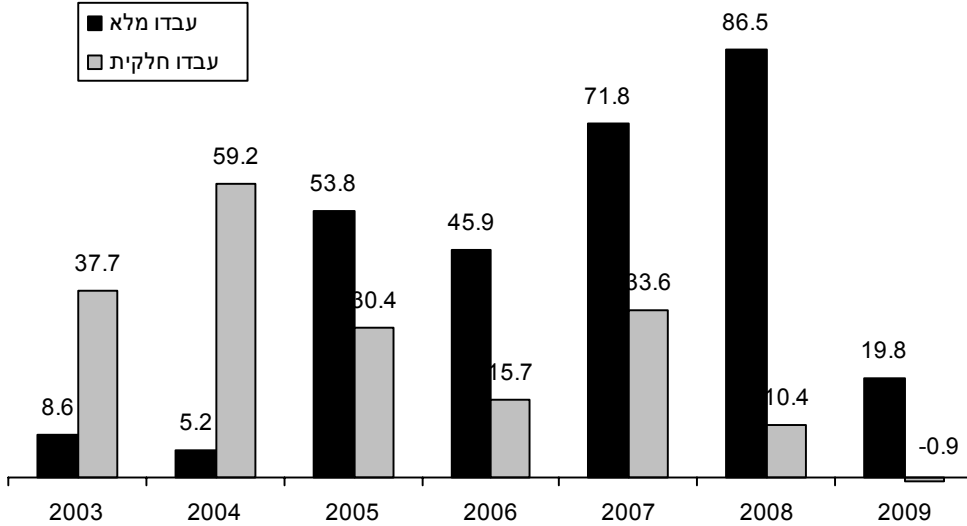
**ملاحظة:** يستند معطى العام 2010 إلى توقعات بنك إسرائيل بتاريخ 21 نيسان 2010.  
**المصادر:** موقع بنك إسرائيل الإلكتروني؛ الدائرة المركزية للإحصاء، مسوحات القوة العاملة، سنوات مختلفة.

**منذ 2005، غالبية المستخدمين/ات  
الجدد/الجديدات تعمل بوظائف كاملة**

الأزمة التي بدأت في الربع الأخير من 2008 حلت بالاقتصاد في لحظة كان يمر فيها سوق العمل في مسار من التحسن: انخفاض في البطالة وارتفاع في معدل التوظيف الجديد بوظائف كاملة. مع بداية موجة النمو التي جاءت في أعقاب الركود الاقتصادي الذي سببته الانتفاضة الثانية، في العامين 2003 و-2004، كان معظم المستخدمين/ات الجدد/الجديدات يعمل بوظائف جزئية. في المقابل، تميّزت الأعوام الأربعة اللاحقة، 2005-2008، ليس فقط بازدياد عدد المستخدمين الجدد، بل كذلك بحقيقة أن معظمهم عمل بوظائف كاملة. في 2009 حصل انخفاض شديد في عدد المستخدمين الجدد ووصل إلى 18.9 ألف، وهو العدد الأدنى منذ مطلع العقد (حتى في سنوات الركود التي صاحبت الانتفاضة الثانية، كان عدد المستخدمين الجدد مرتفعاً أكثر). كافة الوظائف كانت كاملة.

**زيادة عدد المستخدمين والمستخدمات**

وفق حجم الوظيفة • 2009-2003 • بالآلاف



ملاحظة: لا تشمل العائنين مؤقتاً عن أعمالهم.  
المصادر: معالجة أجراها مركز أدفا لمعطيات اصدرتها الدائرة المركزية للإحصاء، بيان صحافي 28 شباط 2010، "معطيات من مسح القوة العاملة لربع السنة الرابع للعام 2009 وللعام 2009"، الدائرة المركزية للإحصاء، مسوحات القوة العاملة، أعوام مختلفة.

## عدد كبير من المستخدمين والمستخدمات لم يستفيدوا قط من النمو

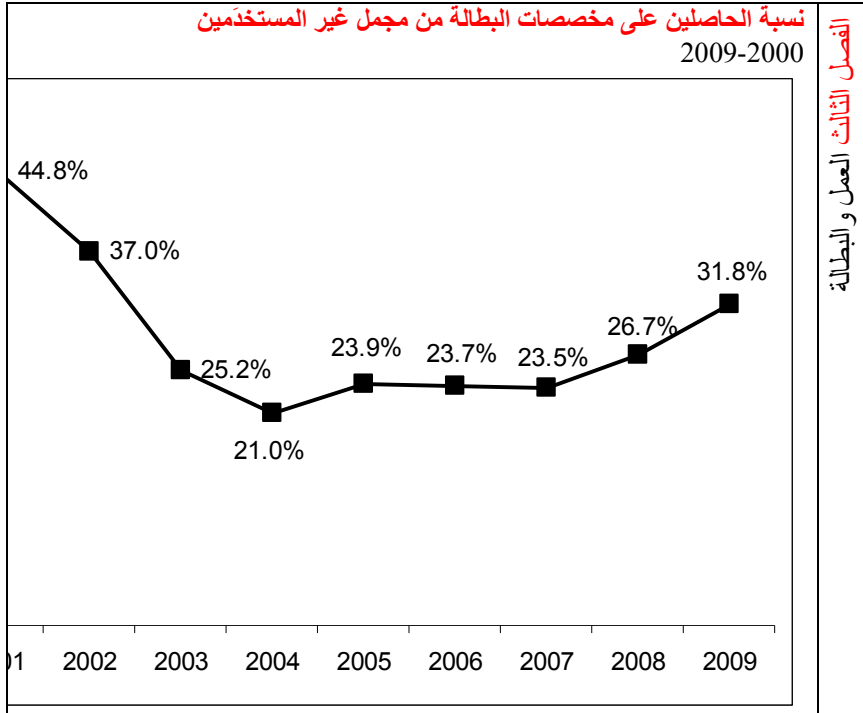
حلت أزمة نهاية 2008 قبل أن يفلح عدد كبير من العاملين، ونعني العاطلين عن العمل، في الاستفادة من موجة النمو التي بدأت في العام 2003. في 2009 كان عدد غير المستخدمين بإسرائيل 229.5 ألف، إضافة إلى زهاء 43 ألف رجل/امرأة ينسوا من البحث عن العمل (في 2008؛ لا تتوفر بعد معطيات عن 2009؛ الدائرة المركزية للإحصاء، بيان صحفي من 28 شباط 2010؛ بنك إسرائيل، تقرير سنوي 2009). سوف نتناول فيما يلي كل فئة من هذه الفئات.

يحق لكل عاطل أو عاطلة عن العمل تلقي مخصصات البطالة طبقاً لشروط معينة. وفق الشرط الأول لهذا الاستحقاق، على العاطل/ة عن العمل التسجيل بأحد فروع مكتب العمل التابع لوزارة الصناعة والتجارة والتشغيل. كل من تسجل ولم يفلح مكتب العمل في عرض وظيفة ملائمة عليه، يستحق التوجه إلى مؤسسة التأمين الوطني للمطالبة بتلقي مخصصات البطالة منها. في حقيقة الأمر، لا يتسجل كل العاطلين عن العمل في مكتب العمل. منذ العام 1995 لا يتسجل بالمتوسط سوى ما يقارب 88% من غير المستخدمين، وفي نهاية المطاف لا ينال مخصصات البطالة إلا جزء أصغر من ذلك.

في العام 2002 شددت الحكومة شروط الحصول على مخصصات البطالة، مما أحدث بعد ثلاث سنوات انخفاضا في نسبة متلقي مخصصات البطالة من بين غير المستخدمين بمعدل النصف، من 44.8% في العام 2001 إلى 21.0% في 2004. في 2008 ارتفعت النسبة من جديد بعد منح تسهيلات مؤقتة في شروط الاستحقاق لمخصصات البطالة ووصلت في 2009 إلى 31.8% - وهي أدنى بعد منها قبل فرض التقليلات (مؤسسة التأمين الوطني، إستير طوليدانو، *متلقو مخصصات البطالة في 2009*: الجدول ب). أثرت التقليلات من العام 2002 كذلك في إجمالي المبلغ الذي دفعته مؤسسة التأمين الوطني عن مخصصات البطالة، فقد انخفض هذا على نحو متواصل من أوجه (4.18 مليار ش.ج) في 2001 إلى أسفل مستوى له (1.90 مليار ش.ج) في 2007 (بأسعار 2009؛ المصدر أعلاه: الجدول 2). في 2009 ارتفع المبلغ مرة ثانية جراء اتساع البطالة، وبلغ إلى مستوى 3.0 مليار ش.ج. وعلى الرغم من أن عدد غير المستخدمين في 2009 (229.5 ألف) كان مشابهاً له في 2001 (234.0 ألفاً)، فإن مجموع المبالغ الممنوحة كمخصصات بطالة في 2009 كانت أقل بمليار ش.ج (28%) عنه في 2001.

بكلمات أخرى: شبكة الأمان - حتى العام 2002 - التي كانت تُمنح للنساء والرجال الذين دُفعوا إلى سوق البطالة، أصبحت ضيقة أكثر.

تردّي وضع  
العاطلين عن العمل رغم  
انخفاض عددهم



المصدر: مؤسسة التأمين الوطني، متلقو مخصصات البطالة للعام 2009، إسترير طوليدانو (قيد الطباعة).

**إجمالي مدفوعات مخصصات البطالة بواسطة مؤسسة التأمين الوطني**  
بمليارات الشواقل الجديدة • بأسعار 2009

3.56	4.18	3.97	2.70	2.38	2.21	2.13	1.90	1.90	3.03
2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009

المصدر: معالجة أجراها مركز أدفا لمعطيات صادرة عن مؤسسة التأمين الوطني، متلقو مخصصات البطالة للعام 2009، إسترير طوليدانو (قيد الطباعة).

<p>ثمة عدد كبير من غير المستخدمين الذين تدوم بطالتهم فترة طويلة. ففي 2008 سُجِّل أن 21% من العاطلين عن العمل فتنشوا عن عمل لأكثر من عام ( OBCD, ) (Israel, 2010: 51).</p> <p>تبيّن المعطيات التي تنشرها الدائرة المركزية للإحصاء، والمتوفرة حتى العام 2008 فقط، أن من بين غير المستخدمين لأكثر من سنة، ارتفعت نسبة الباحثين عن عمل لأكثر من أربعة أعوام من 20.6% في 2004 إلى 26.7% في 2008؛ ولا يختلف الأمر وسط من يبحث عن عمل لفترة تتراوح بين عامين وأربعة أعوام، حيث ارتفعت النسبة من 39% إلى 43.4%. في المقابل، انخفضت نسبة الباحثين عن عمل لمدة تقل عن عامين من أصل 40.4% في 2004 إلى 30% في 2008 (الدائرة المركزية للإحصاء، مسوحات القوة العاملة، أعوام مختلفة).</p>	<p><b>امتداد مدة البحث عن عمل</b></p>
--	---------------------------------------



## اليأس من البحث عن عمل

ينبغي أن نضيف إلى جمهور غير المستخدمين فئة كبيرة إضافية ألا وهي الأشخاص الذين أصابهم اليأس ولم يعودوا يبذلون الجهد لإيجاد العمل. اليائسون أشخاص يريدون العمل، لكن فشلهم في إيجاد العمل يدفعهم للتوقف عن البحث. فإذا جمعنا اليائسين مع غير المستخدمين، نجد أن نسبة البطالة في إسرائيل أعلى من تلك التي يبلغ عنها في وسائل الاتصال. في 2008 (وهو العام الأخير الذي تتوفر عنه المعطيات) بلغت نسبة اليهود اليائسين من البحث عن عمل 0.5% من القوة العاملة المدنية. أما النسبة بين المواطنين الإسرائيليين العرب و"الأخرين" (المسيحيين غير العرب، ومعظمهم مهاجرون من الاتحاد السوفييتي سابقا) فهي أعلى بكثير: فقد بلغت في 2008 مستوى 6.8% (الدائرة المركزية للإحصاء، مسوحات القوة العاملة، أعوام مختلفة). من جهة أخرى، النسبة بين النساء (9.8%) أعلى منها بين الرجال (5.5%).

## انخفاض في نسبة العاملين على مضمض بوظيفة جزئية

كما ويمكننا أن نضيف إلى جمهور غير المستخدمين واليائسين في إسرائيل العاملين والعاملات المستخدمين في وظائف جزئية على مضمض. في العام 2000، بلغ نحو 19% من المستخدمين بوظائف جزئية في إسرائيل أنهم يفعلون ذلك على مضمض؛ في 2007 انخفضت نسبتهم إلى 14.4%. يرغب هذا الجمهور المكوّن من النساء والرجال في العمل وقتاً أطول، لكنهم لا يجدون وظيفة كاملة (بنك إسرائيل، تقرير سنوي 2007). في 2009، وللمرة الأولى منذ خمس سنين، ارتفعت نسبة المستخدمين على مضمض بوظيفة جزئية بواقع 6% تقريبا (بنك إسرائيل، تقرير سنوي 2009: 195). وفقا للمعطيات التي نشرتها OECD فإن نسبة العاملين على مضمض بوظيفة جزئية في إسرائيل يفوق بما يزيد عن ثلاثة أضعاف عنه في دول OECD. وكان بنك إسرائيل قد أشار في وقت سابق إلى أن نحو 80% من المستخدمين على مضمض بوظيفة جزئية هم من النساء (بنك إسرائيل، تقرير سنوي 2005: 178-181).

**التكنولوجيا الفائقة  
والقطاع المالي  
ليسوا حلا  
لمعظم  
الإسرائيليين**

أكثر القطاعات بريقاً في الاقتصاد الإسرائيلي موجود في التكنولوجيا الفائقة والنشاط المالي (البنوك وشركات التأمين). تشكل التكنولوجيا الفائقة نحو نصف الإنتاج الصناعي في إسرائيل وهي تجسّد عدداً من النجاحات الاقتصادية الكبيرة في هذا الأوان. وقد كان القطاع المالي براقاً جداً قبل أزمة أيلول 2008، وهو لا يزال يبرق بعدها. لكن كلا القطاعين معا لا يوظفان إلا 12.9% فقط من إجمالي عدد المستخدمين في الاقتصاد: التكنولوجيا الفائقة - 9.3% والقطاع المالي - 3.6%. شهد قطاع التكنولوجيا الفائقة اتساعاً كبيراً في النصف الثاني من التسعينات، حيث عمل فيه 115.5 ألف مستخدم ومستخدمات في العام 1995 ووصل إلى 207.5 ألف في 2001. في أعقاب الركود الذي نجم عن الانتفاضة الثانية انخفض عدد العاملين، لكنه عاد بعد 2004 ليرتفع من جديد وبلغ في العام 2008 مستوى 259.5 ألف.

نالت الانتفاضة ليس من حجم العمالة في التكنولوجيا الفائقة فقط، بل ومن مستوى الأجر أيضاً الذي انخفض من متوسط شهري بواقع 17,143 ش.ج في 2001 إلى 15,340 ش.ج في 2003، ما يشكل انخفاضاً بنسبة 10.5%. لكن مع الخروج من الركود بدأ الأجر في هذا القطاع بالارتفاع إلى أن وصل إلى 16,270 ش.ج في 2008 - وهو المبلغ الذي لا يزال أدنى من الحد المعروف في 2001.

كان قطاع التكنولوجيا الفائقة في الأزمة المالية العالمية الحالية أحد أوائل المتضررين: فنتيجة اعتماده الكبير على الإنتاج، أصيب القطاع جراء انكماش النشاط الاقتصادي في العالم ولا سيما في الولايات المتحدة. للأسف الشديد، لم تنتشر الدائرة المركزية للإحصاء بعدُ تليخياً للعام 2009.

من ناحيته، شهد القطاع المالي (البنوك وشركات التأمين) ارتفاعاً متواصلاً على امتداد العقد الأخير، بما في ذلك إبان الانتفاضة موطئاً في 2008 99.2 ألف مستخدم ومستخدمات. وكان الراجح الأكبر القطاع الثانوي للسمرة المالية - من 10.7 ألف مستخدم ومستخدمات في 2000 إلى ضعف هذا العدد - 21.3 ألف في 2008.

ثمة شبه كبير للغاية بالأجر الممنوح في كل من القطاع المالي وقطاع التكنولوجيا الفائقة. من الملفت أنه رغم ما شهدته فترة الانتفاضة الثانية من ازدياد مطرد بعدد العاملين في هذا القطاع، فإن الأجر انخفض من متوسط شهري بواقع 15,768 ش.ج في 2001 إلى 13,685 ش.ج في 2003. لكن الأجر في القطاع عاد بعد ذلك ليرتفع من جديد إلى أن بلغ في 2008 مستوى 16,255 ش.ج - أي أنه فاق الحد المعروف في 2001.

**مجال التكنولوجيا  
الفائقة**

يضم عدداً من  
القطاعات الصناعية  
(الأدوية، والآلات،  
والمركبات  
الإلكترونية، وأجهزة  
الرقابة، وصناعة  
وسائل الطيران)  
إضافة إلى عدد من  
قطاعات الخدمات  
(الاتصالات، وخدمات  
الحوسبة، والبحوث  
والتطوير).

### الأجبرون في قطاعي التكنولوجيا الفائقة والمال

2008-2000 • إجمالي عدد العاملين/ات، وفق القطاع الثانوي، ونسبة زيادة العاملين/ات،  
وفق القطاع الثانوي • بالآلاف

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
358.7	343.3	325.4	299.3	276.2	270.6	269.4	282.7	262.4	إجمالي عدد المستخدمين في قطاعي التكنولوجيا الفائقة والمال
%12.9	%12.8	%12.6	%12.0	%11.5	%11.6	%11.8	%12.5	%11.8	نسبة العاملين في قطاعي التكنولوجيا الفائقة والمال من بين إجمالي عدد المستخدمين في الاقتصاد
15.4	17.9	26.0	23.1	5.6	1.2	-13.3	20.3	36.2	الزيادة السنوية
<b>قطاع التكنولوجيا الفائقة</b>									
259.5	248.3	238.0	217.2	197.1	192.6	193.2	207.5	189.3	قطاع التكنولوجيا الفائقة – العدد الإجمالي
%9.3	%9.3	%9.2	%8.7	%8.2	%8.3	%8.5	%9.2	%8.5	نسبة العاملين في قطاع التكنولوجيا الفائقة من بين إجمالي عدد المستخدمين في الاقتصاد
11.2	10.3	20.7	20.1	4.5	-0.6	-14.3	18.2	36.8	الزيادة السنوية في قطاع التكنولوجيا الفائقة
117.1	111.1	105.1	100.0	93.4	89.7	89.3	92.2	89.2	منهم: عدد المستخدمين في صناعة التكنولوجيا الفائقة
142.4	137.2	132.9	117.3	103.7	102.9	103.9	115.3	100.1	منهم: عدد المستخدمين في خدمات التكنولوجيا الفائقة
<b>القطاع المالي</b>									
99.2	95.0	87.4	82.1	79.1	78.0	76.2	75.2	73.1	القطاع المالي – العدد الإجمالي
%3.6	%3.5	%3.4	%3.3	%3.3	%3.3	%3.3	%3.3	%3.3	نسبة العاملين في القطاع المالي من بين إجمالي عدد المستخدمين في الاقتصاد
4.2	7.6	5.3	3.0	1.1	1.8	1.0	2.1	-0.6	الزيادة السنوية
44.3	42.9	41.0	35.0	36.4	34.1	36.6	36.5	36.0	منهم: البنوك التجارية
21.3	18.8	16.5	16.6	13.4	14.7	15.6	12.7	10.7	منهم: السمسرة المالية
28.7	28.5	26.1	26.5	25.4	23.5	20.8	22.1	21.3	منهم: التأمين

المصدر: معالجة أجراها مركز أندا لمعطيات صادرة عن الدائرة المركزية للإحصاء، مسوحات القوة العاملة، أعوام مختلفة.

متوسط الأجر الشهري الإجمالي في قطاعي التكنولوجيا الفائقة والمال  
2008-2001 • بالشواقل الجديدة • بأسعار 2009

الفصل الثالث  
العمل  
والبطالة

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
<b>16,270</b>	<b>16,157</b>	<b>15,859</b>	<b>15,634</b>	<b>15,165</b>	<b>14,846</b>	<b>15,265</b>	<b>16,592</b>	قطاع التكنولوجيا الفائقة – العدد الإجمالي
<b>15,993</b>	<b>16,139</b>	<b>15,756</b>	<b>15,607</b>	<b>15,186</b>	<b>15,068</b>	<b>15,263</b>	<b>15,874</b>	القطاعات الصناعية في مجال التكنولوجيا الفائقة – العدد الإجمالي
12,224	12,707	11,881	11,591	11,350	13,010	13,079	12,830	منها: صناعة المركبات الإلكترونية
20,395	21,030	20,063	19,497	19,146	18,151	18,159	19,239	منها: صناعة أجهزة الاتصالات الإلكترونية
18,872	18,927	18,796	18,650	18,238	17,472	17,836	18,695	منها: صناعة الأجهزة الصناعية للرقابة والإشراف، والأجهزة الطبية والعلمية
14,276	14,614	14,641	14,742	14,103	14,191	14,315	14,779	منها: صناعة وسائل النقل
<b>16,467</b>	<b>16,171</b>	<b>15,934</b>	<b>15,654</b>	<b>15,149</b>	<b>14,669</b>	<b>15,268</b>	<b>17,147</b>	قطاعات الخدمات في مجال التكنولوجيا الفائقة – العدد الإجمالي
9,898	9,936	9,920	9,904	10,000	10,368	10,645	11,692	منها: الاتصالات
17,650	17,257	17,352	17,322	16,825	16,208	17,006	19,224	منها: خدمات الحوسبة
20,918	20,906	20,043	19,430	18,321	17,021	17,180	18,281	منها: البحوث والتطوير
<b>16,255</b>	<b>16,108</b>	<b>16,252</b>	<b>15,085</b>	<b>14,643</b>	<b>13,685</b>	<b>14,150</b>	<b>15,768</b>	قطاع المال – العدد الإجمالي
18,950	18,720	10219	17,648	17,088	16,239	16,445	18,541	منها: البنوك وغيرها من المؤسسات المالية
10,728	10,706	10,390	10,022	9,935	9,287	9,635	10,068	منها: التأمين وصناديق الادخار

المصدر: معالجة أجراها مركز أدفا لمعطيات صادرة عن الدائرة المركزية للإحصاء، مسوحات القوة العاملة، أعوام مختلفة.